استحال ان تؤثر ذاته عدمها لان ما بالذات اي ما تقتضيه الذات اقتضاءً تاما لا
يتخلف عنها وقد تختصر العبارة عن ذلك فيقال لان واجب الوجود لا يقبل الانتفاء
بحال فيلزم بقاؤه كما يلزم قدمه وكذا الثاني وهو انعدامه بعدم يضا وه باطلا ايضا
لان ذلك الضد المقتضي نفيه اما قديم او حادث لا يجوز الاول وهو كونه قديما والا لو
جاز كون ذلك الضد قديما لم يوجد معه اي لم ينتف وجود البارئ تعالى عن ذلك الضد
من الابتداء اصلا لان التضاد يمنع الاجتماع بين الشيئين الذين اتصف بهما وقد ثبت
وجوده تعالى ومحال وجوده في القدم ومعه ضده لما مر آنفا من ان التضاد يمنع
الاجتماع ولا يجوز الثاني ايضا وهو كون ذلك الضد حادثا اذ ليس الحادث بمضاد
للحادث اي باعتبار مضادته للقديم بحيث يقطع اي الحادث وجوده اي وجود
ضده القديم باولى من القديم في مضادته اي باعتبار مضادته للحادث اي بحيث
يدفع اي القديم وجوده اي وجود ضده الحادث بل القديم اولى بدفع وجود ضده
الحادث من الحادث في قطع وجود ضده القديم ودفعه لان الدفع اهون من
الرفع والقديم اقوى من الحادث **الاصل الرابع** انه تعالى ليس بجوهر يتحيز اي
يختص بالكون في الحيز خلافا للنصارى وقوله يتحيز وصف كاشف لا مخصص لان
من شان الجوهر الاختصاص بحيزه وحيز الجوهر عند المتكلمين هو الفراغ
المتوهم الذي يشغله الجوهر والا اي وان لا يكن ذلك بان كان جوهرا كما ان اما
متى كان في حيزه او ساكنا فيه لانه لا ينفك عن احدهما وهما اي الحركة والسكون
المدلول عليهما بقوله متحركا او ساكنا حادثان لما مر فيما سبق فكان لا يخلو
عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث والحكم بحدوثه ثابت بما قدمناه
اي بسبب ما قدمناه في الاصل الاول من الدليل وقد علم من استحالة كونه تعالى جوهرا
استحالة لوازم الجوهر عليه تعالى من التحيز ولوازمه كالجهة وسياتي بيان ذلك في

الاصل

الاصل السابع فان سماه احد جوهرا ثم قال لا كالجواهر في التحيز ولوازم التحيز
من اثبات الجهة والاحاطة ونحوهما فانما اخطاه في التسمية اي من حيث
اللفظ من حيث المعنى لمثل ما سياتي في اطلاق الجسم اذ لم يرد اطلاق
لفظ الجوهر عليه تعالى لغة ولا شرعا وفي اطلاقه ايهام نقص تعالى الله سبحانه
عن ان يتطرق الى ساحة ذاته عظمته شائبة نقص فان الجوهر يطلق على الجزء
الذي لا يتجزى وهو احقر الاشياء مقدارا **الاصل الخامس** انه تعالى ليس بجسم والجسم
هو المؤلف من جواهر فردة وهي الاجزاء التي لا تتجزى والبطلان كونه جوهرا كما في
الاصل الرابع يستفاد اي بابطال كونه جسما لانه اذا بطل كونه جوهرا مخصوصا
بحيز بطل كونه جسما لان كل جسم فهو مختص بحيز ومركب من جوهر وجوهر مع ما في
الجسمية من زيادة لوازم تقتضي الحدوث كالهيئة والمقدار والاجتماع والافتراق
فان كلا منها ينافي الوجوب الذاتي لاقتضائها الاحتياج على ما قرر في المطولات
فان سماه اجرى جسما وقال لا كالاجسام يعني في نفي لوازم الجسمية كبعض الكرامية
فانهم قالوا هو جسم بمعنى موجود وآخرون منهم قالوا هو جسم بمعنى انه قائم بنفسه
فاخطأ وابذكر ومن اخطأ بذكر فانما اخطأوه في اطلاق الاسم لا في المعنى كالاول
اي كمن قال جوهر لا كالجواهر فان خطاه كذلك كما مر هذا اعني خطأ من اطلق الاول
والثاني ثابت بالاجماع من القايلين بان الاسماء توقيفية والقائلين بجواز
اطلاق ما يشعر باجلال ولا يوهم نقصا وان لم يرد به توقيف وظاهر عبارة المتن
ان محل الاجماع حصر الخطأ في اطلاق اسم الجسم او الجوهر دون المعنى وهو حصر اضافي
والاوجه ما شرحنا به العبارة من ان قوله بالاجماع خبر مبتدا محذوف تقديره هذا
فيكون محل الاجماع تخطئة من اطلق واحدا منهما وامتناع اطلاق كل واحد منهما
ظاهر على قول القائلين بالتوقيف واما على القول بالاشتقاق وهو القول بجواز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)